ورقة بحثية مقدمة إلى
مؤتمر إدارة الأزمات في الوطن العربي _ الواقع والتحديات
الجزائر 09 – 10 ديسمبر 2015
بعنوان:
" الأزمة التربوية في فلسطين وانعكاساتها الاقتصادية ما بين 2004- 2015 "
دراسة تحليلية

إعداد: د. لمى عادل صلاح
فلسطين
Lama_salah@ymail.com

ملخص الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الأزمة التربوية باعتبارها نظاماً اقتصادياً يتكون من ثلاث محاور: مدخلات، وعمليات، ومخرجات في فلسطين. وقد اتبعت الباحثة في عملية التحليل المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على استقراء التسلسل التاريخي التربوي الفلسطيني في هذا المجال، وتحليل الوثائق التاريخية والمعاصرة والتقارير في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية منذ عام 2004 حتى عام 2015. حيث تمثلت عينة الدراسة ومجتمعها في المنظومة التربوية بصفتها نظام تربوي اقتصادي شامل ومتكامل. وقد أظهرت النتائج وجود أزمة تربوية خانقة على صعيدٍ مادي وبشري حاضرٍ ومستقبلي في المنظومة التربوية ينعكس سلباً على الآثار الاقتصادية المجتمعية في فلسطين. وفي ضوء هذه النتائج أوصت الباحثة بعدة توصيات أهمها تخصيص ميزانية مالية مقتطعة من موازنة السلطة الفلسطينية العامة السنوية وذلك لإصلاح اقتصادي نتيجة الدمار الشامل أو الجزئي وسواء أكان هذا في المباني أو غيرها ذو العلاقة، إضافة لتحفيز الطلبة والمدرسين ممن هم خلف الجدار على الاستمرار في التعلم والتعليم.
الكلمات المفتاحية: الأزمة التربوية في فلسطين، الانعكاسات الاقتصادية.

مقدمة:
تعد التربية وسيلة المجتمع الفعالة التي يستطيع عن طريقها تحقيق أهدافه الوجودية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية بما يتفق مع تصور أبناء المجتمع للوجود، وما ينبثق عن هذا التصور من مفاهيم وعقائد وأفكار عن طريق استخدام المعلومات كافة، لذلك فإن التربية تختلف من مجتمع إلى آخر وذلك يعود إلى تصور أبناء المجتمع للوجود وما يعكسه هذا التصور من مفاهيم خاصة بالقضايا الوجودية الأساسية (الحياري، 1993) .
ولعل القضية الفلسطينية أو الصراع العربي/ الإسرائيلي هي أم القضايا العربية ومركز الأزمات بسبب ما نشأ عنها من حروب ونزاعات تورطت فيه العديد من الأطراف الدولية غالباً ما تكون العظمى منها، نظراً لتمركزه في منطقة حساسة من العالم وارتباطه بقضايا إشكالية تشكل ذروة أزمات العالم المعاصر(وكيبيديا) ، ومنها إشكالية الأزمة التربوية ووظيفتها التنموية والاقتصادية؛ فالتربية التي تشكل في مدلولها الحضاري المرآة الصادقة لأحوال الناس والمجتمع وفي مدلولها العميق الأداة الأساسية للتنمية والتطور قد أصبحت في العقود الأخيرة تمثل إحدى الأزمات الكبرى في كل نظم مسارات الحياة التقدمية في النهضة الاقتصادية والعلمية والاجتماعية وغيرها والتي تركز في جوهرها على التعليم باعتباره أحد مرتكزات الأمن القومي في الدول المتقدمة؛ الذي تتحدد فيه مستوى الدولة ومكانتها بين دول العالم، لذلك فقد أولت له فلسطين منذ الماضي البعيد وحتى وقتنا الحاضر اهتمامًا كبيراً بحيث كان ولا يزال يشكل الركن الأساسي لما له من مدلولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى شخصية كلما ارتفعت فإنها تدفع بالمجتمع لتكون رائدا مسايرًا لركب الحضارة (حبايب، د.ت) .
إلّا أنّ نظام التعليم في فلسطين كان ولا يزال يشكل أزمة ذات انعكاسات اقتصادية مهمّة تستهدف أهم المدخلات وهي الموارد البشرية المؤثرة والفاعلة في هذا النظام وهي بالتالي أهم مخرجاته

التي تُبقي له هويته وتراثه وتاريخه وقيمه التي يعتز بها، بالإضافة إلى استهداف الموارد المادية والمعنوية والتي تستهدف التقدم الاقتصادي والحضاري بالدرجة الأولى.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

على الرغم أن التعليم هو حق من الحقوق الأساسية للإنسان نصت عليها الاتفاقيات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، وأن الحق في التعليم قد ورد في كثيرٍ من المواثيق والمعاهدات الإقليمية والتشريعات المحلية في الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة وفي اتفاقيات حقوق الطفل المنصوص عليها. فلم يحظ الشعب الفلسطيني يوماً باستقلاليته الكاملة وتمتعه بحرياته المختلفة وأهمها حرياته في التعليم الذي يعتبر أساس التقدم الاقتصادي والحضري بين المجتمعات؛ بسبب الخسائر المادية والبشرية الفادحة والمثبتة ضمن إحصائيات في المنظومة التعليمية.

ولدراسة الأزمة التربوية في فلسطين تم النظر إليها بصفتها " نظام" حتى تتضح المفاهيم والمصطلحات التربوية الواردة فيها بشكل أجلّ؛ فجاء السؤال الرئيس في هذا البحث وهو:

كيف تؤثر الأزمة التربوية على العملية التربوية/ التعليمية في فلسطين بصفتها نظام اقتصادي؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الأزمة التربوية باعتبارها نظاماً اقتصادياً يتكون من ثلاث محاور: مدخلات، وعمليات، ومخرجات في فلسطين.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية المواطن الفلسطيني وحقه في الوجود في ظروف آمنة لا تهدد حياته كما لا تهدد مستقبله ومساعيه للوصول إلى مستويات أفضل على صعيدٍ محلي وعالمي من جانب، كذلك من أهمية حق المواطن في التعليم الذي يسهم وبشكل فعّال وكفاءة عالية في تنميته ورفع مستواه الاجتماعي والاقتصادي على اعتبار أن التعليم استثماراً بشرياً ذو جدوى اقتصادية تحقق عائداً في الكم والكيف وبأقل تكلفة ممكنة من جانبٍ آخر.

كما أنه يحلل الأزمة التربوية باعتبارها منظومة تربوية اقتصادية من خلال إلقاء الضوء على الدراسات والبحوث والتقارير المتعلقة بالظروف الفلسطينية الخاصة وأثرها/ انعكاسها على واقع التعليم الفلسطيني.

حدود الدراسة ومحدداتها

يمكن تعميم هذه الدراسة في ضوء الحدود الآتية:

- دلالات الدراسة المتعلقة بالمفاهيم الواردة والمحددات المعرفة في مصطلحات الدراسة.
- البحوث التربوية والتقارير والمقالات والدراسات ؛ والتي استطاعت الباحثة الوصول إليها عبر المجلات والدوريات والمؤسسات الخاصة ووزارة التربية والتعليم والشبكة العنكبوتية. وقد بلغ عددها سبعة بحوث من عام " 2004" حتى عام " 2014" بالإضافة إلى التقارير السنوية لآثار التدمير الإسرائيلي للمدارس الفلسطينية من عام " 2011" حتى يوم " 30/ 11/ 2015 " .

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

تتضمن هذه الدراسة عدداً من المصطلحات تم تعريفها إجرائياً كما يأتي:

الأزمة التربوية: للأزمات نوعان ما هو طارئ والذي يحدث بغضون لحظات وقد يستمر لفترة زمنية مخلفاً مشاكل تربوية مستقبلية تحتاج لجهود حثيثة من أجل الحل، والنوع الثاني هو الأزمة الطبيعية والتي يُعبر عنها بوجود آثار تدميرية مستمرة تسير ضمن منحى طبيعي متصاعد في أثره السلبي على العملية التربوية كافة وعلى وجه الخصوص أثرها السلبي على الطلبة أياً كانت مراحلهم الدراسية، الأمر الذي يحتاج لإعداد خطط واستراتيجيات من قبل الوزارة لحل ما يمكن من مشاكل تربوية.

الانعكاسات الاقتصادية: مدى/ أثر التقدم في الاستثمار البشري لطلبة المدارس في فلسطين وما يعانوه من ظروف خاصة سوف تنعكس مستقبلاً على الوضع الاقتصادي الفلسطيني وما يرتبط به من تقدم حضاري وتكنولوجي فاعل من شأنه أن يرقى بمستوى فلسطين محلياً وعالمياً.

الإطار النظري

يشكل الوضع الاقتصادي الفلسطيني أزمة خانقة على كافة المناحي الحياتية للشعب الفلسطيني، إذ أنه المانع الأول والرئيس للتطور والتقدم وحل الأزمات من ناحية، وازدياد حالات التدهور الاجتماعي والتعليمي والنفسي وغيره من ناحية أخرى.

وتظهر هذه الأزمة جليّه في القطاع التعليمي على وجه الخصوص بسبب العدوان وآثار التدمير الإسرائيلي ، بسبب الخسائر المادية والمعنوية والبشرية الفادحة بين صفوف الفلسطينيين الطلبة منهم والمعلمين والموظفين العاملين في هذا القطاع، فمن استشهاد وجرح واعتقالات مستمرة وإقامات جبرية؛ إلى حواجز وبوابات عسكرية وبوابات جدار الفصل العنصري واجتياحات واعتداءات متكررة وتدمير مباني المؤسسات التعليمية وبث حالات الخوف والهلع والقلق في صفوف الطلبة أثناء تواجدهم على مقاعد الدراسة، الأمر الذي أدى الى إحداث دمار في البنية التحتية أكثر من البنية الفوقية لأرض السلام ومهبط الديانات أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين مسرى سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام.

وتزداد الأزمة التربوية تعقيداً من عدة اعتبارات أولها: باعتبارها منظومة اقتصادية شاملة ومتكاملة فيها المدخلات والعمليات والمخرجات؛ التي تتداخل فيها الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية في فلسطين وتتشابك بشكل غير متناسق ولا متناغم في دائرة من المجاهيل المستقبلية التي يصعب حتى توقعها، فما بين مناطق فلسطينية محتلة تحت سيطرة الاحتلال ومناطق تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية ومنطقة قطاع غزة، ومنطقة القدس ككيان مستقل لوحده يمثل تنازع القوى المحلية والعربية والوطنية والدولية والعالمية لمدى أهميته التي تنبع من أهمية المسجد الأقصى ودواعي تقسيمه فيما بعد من قبل الكيان الصهيوني، تتبعثر آمال وطموحات شعب يُعتبر الفريد من نوعه في القرن الواحد والعشرين والذي ما زال يعاني من الظلم والقهر على مرّ سنوات طوال، فإقامة نظام تربوي منفصل عن النظام السياسي والاقتصادي وغيرها لهو من أصعب الأمور؛ خاصة أن أي دولة وبشكل عام تنفذ برنامجها السياسي ونهضتها وتقدمها الاقتصادي بالاعتماد على نظامها التعليمي الذي يحدد ويرسم لها معالم فكرية وتوجهات مستقبلية فيها من التنبؤات والمعتقدات التي تهدف إلى إحلال الأمن بدرجة أولى حتى يتسنى لها ترسيخ القواعد الأخرى؛ ليشكل العدوان الإسرائيلي المتكرر على المنظومة التربوية مرةً أخرى العائق الأكبر والأزمة التي تعتبر أزمة إطار طبيعي أكثر منها أزمة حالات طارئة بسبب توقعها المستمر والاستعداد الدائم لمواجهتها. وثانياً: باعتبارها أزمة تستقطب الاهتمام دوماً حين حدوثها ما بين مؤيد ومعارض كلٌ حسب قوة المصالح الدولية التي يعتمدها ويتجه نحوها، وبالتالي تتحكم به وتتحكم في صمته وصوته وقوة وقوفه لاتخاذ موقف جديّ وعلنيّ، فسيادة حالة الخوف من الأمور التي تبقي الأزمة في مكانها بلا حراك وكأن المسؤولية هي فردية محصورة في هذه المنطقة الجغرافية الصغيرة مساحةً المتسعة باتساع جبهة مواجهاتها وتصديها ومطالبتها لأدنى حقوقها في العيش الآمن والمستقر والكريم.

الدراسات السابقة :

الأزمة التربوية في فلسطين تنعكس اقتصادياً بشكل سلبي على المخرجات التربوية، فكثير من المدارس الفلسطينية تتعرض إلى مضايقات من ممارسات الكيان الصهيوني والمستوطنين تبدأ بحرمان الطلبة من تلقي تعليمهم في ظروف آمنة أثناء توجههم إلى المدارس بسبب التضييق عليهم وعلى العاملين في المدرسة على كافة مستوياتهم تضييقاً مادياً ومعنوياً، وصولاً إلى الجسدية المتمثلة في الضرب والاعتقال والاستشهاد في بعض الأحيان.

وقد قامت الباحثة بإلقاء الضوء على أهم الأبحاث والدراسات والمقالات والتقارير المُعدّة وكذلك الإحصائيات من مؤسسات القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية ومركز الإحصاء الفلسطيني في هذا الصدد بهدف تحليلها وقراءة الأزمة التربوية بانعكاساتها الاقتصادية من خلالها، حيث تم عرضها وفق التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم وفيما يأتي تفصيل ذلك.

أولاً: الأبحاث والدراسات

أوضح أبو ركبة (2014) في دراسته عن آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع التعليم على قطاع غزة بقيام إسرائيل بمصادرة الحق في التعليم من خلال استهدافها وتدميرها للمؤسسات التعليمة دون أدنى مراعاة للمبادئ الأساسية الخاصة بالتمييز والتناسب والضرورة العسكرية، والتي تحظر استهداف هذه المؤسسات كونها من الأعيان المدنية المحمية. كما وألحق العدوان دماراً في البيئة التعليمية عموماً من خلال استهداف وتدمير محطة الطاقة الكهربائية وخطوط المياه والصرف الصحي والمساكن والوحدات السكنية وغيرها من مكونات البيئة التعليمية. معتمداً على تقرير وزارة التربية والتعليم في غزة والتي تبين فيه الأضرار التي لحقت بالتعليم نتيجة العدوان على قطاع غزة، حيث وضّح التقرير أن الأضرار التي لحقت بقطاع الأبنية المدرسية نتيجة العدوان الإسرائيلي على غزة بلغت (33,130,687,2) مليون دولار. ومن أهم ما لحق في قطاع التعليم نتيجة لاستهدافه من قوات الاحتلال هو ما يلي: تضرر (278) مدرسة، منها (187) تابعة لوزارة التربية والتعليم، (91) تابعة لوكالة الغوث، (49) تابعة للقطاع الخاص، حيث تضررت (23) مدرسة حكومية، و(5) مدارس تابعة للوكالة بشكل كلي بما لا يسمح باستخدامها عند افتتاح العام الدراسي الجديد. وتعرضت (12) مؤسسة تابعة للتعليم العالي لأضرار واستهداف (199) مقراً لرياض الأطفال. مبينا بأنه ومن الخطر أن نتجاهل ما سيواجهه الطلبة في قطاع غزة من تدني في التحصيل الدراسي نظراً إلى حجم الدمار وتشتت الطلبة وانتقالهم من أماكن سكنهم، حيث انتقل العديد من الطلاب من أماكن سكناهم إلى أماكن أخرى وانتقلت مدارس بأكملها ودمجت في مدارس أخرى. بالإضافة إلى إتباع نظام الفترات (الصباحية والمسائية) الذي أدى إلى تشتت الطلاب والمعلمين وضيق الوقت في الحصص الدراسية، مما أثر على عطاء المعلم وأيضا على عدم تكيف الطلاب في المدارس التي انتقلوا إليها أحيانا.وإن مجمل هذه التأثيرات النفسية الصعبة التي ألحقتها الحرب بالطلاب بجانب سوء الأحوال والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت من الحصار المفروض على قطاع غزة، فإنه من الطبيعي أن يؤثر على التحصيل الدراسي للطلاب بل والعملية التعليمية سواء تحدثنا عنها كمؤسسة أم كمنظومة.

كما وأصدر مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة (2014) تقريراً عن أثار العدوان الإسرائيلي على قطاع التعليم في قطاع غزة لعام 2014 أوضح فيه نتائج العدوان الإسرائيلي أفاد فيه باستخدام (25) مدرسة حكومية و(90) مدرسة تابعة لوكالة الغوث كمراكز إيواء للنازحين من العدوان الإسرائيلي على السكان المدنيين، حيث بلغ عدد النازحين (460) ألف نازح، مما أدى إلى تأجيل بدء العام الدراسي لاسيما أن هذه المدارس تعرضت للأضرار من استخدامات النازحين كونها غير مؤهلة للاستخدام كمراكز للإيواء. ورصد مركز الميزان أيضاً استهداف (6) مدارس يتخذها السكان النازحين كمراكز للإيواء، بالرغم من قيام وكالة الغوث بإبلاغ سلطات الاحتلال مرات عديدة بمواقع هذه المدارس وإحداثياتها الهندسية، حيث قُتل (39) شخصاً، وأصيب (290) شخص داخل هذه المدارس أو في محيطها، واستشهد (19) موظفاً يتبعون وزارة التربية والتعليم العالي بالإضافة لإصابة عدد آخر منهم.

هدفت دراسة حماد (2009) إلى بيان آثار الحرب الإسرائيلية على الطفل والمواطن الفلسطيني في قطاع غزة عام 2008/ 2009 حيث أظهرت نتائج دراسته بأن نسبة كبيرة من المجتمع مصابون بالاكتئاب والخوف والفزع والقلق مما حدث وإن بناء الإنسان أهم من بناء الحجر مع عدم التقليل من أهمية بناء المؤسسات والمساكن الآمنة للمواطنين للعمل والإيواء والطمأنينة ضمن هندسية عمرانية مسلحة وسليمة، كما هو موجود داخل التجمعات السكانية الإسرائيلية. وانه يجب تطوير وتجهيز مراكز الطب النفسي وبناء مراكز جديدة في القطاع، وتعزيز الروح " العقائدية, والدينية " في نفوس الأطفال والكبار, لأنها تساعدهم في تعزيز الأمن التربوي

والنفسي داخل خطوط الدفاع النفسية للإنسان . موصياً بضرورة تعزيز وتدعيم الأمن التربوي في الجامعات والمؤسسات التعليمية من خلال الإرشادات والتوجيه والوسائل الإعلامية والتقنية، كذلك ترسيخ وتثبيت الدراسات والعلوم القرآنية في المؤسسات التعليمية المختلفة , وبناء ملاجئ خراسانية مسلحة تحت المؤسسات التربوية على وجه الأخصّ لتوفير الأمن التربوي والتقني والاجتماعي مناشداً أصحاب القرار بأهمية هذه النقطة سواء في قطاع غزة أو في الضفة وذلك تحسباً لما هو آت، متوقعاً بأن الحرب القادمة سوف تكون مدمرة و كيميائية خاصة بأن إسرائيل استخدمتها في هذه الحرب.

وقد أصدر مركز الميزان لحقوق الإنسان (2009) تقريراً عن أثار العدوان الإسرائيلي على قطاع التعليم في قطاع غزة أوضح فيه نتائج العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 27/ 12/ 2008 والذي استمر إلى بداية كانون ثاني 2009، وأدى إلى تعطيل العملية التعليمية مدة شهر كامل إضافة إلى قيام كافة المدارس بتأهيل نفسي للطلبة مدة أسبوعين آخرين. وتدمير 226 مدرسة 8 منها جزئي و218 تدمير كلي، وتحويل 50 مدرسة إلى مراكز إيواء وإلغاء كافة الامتحانات في مدارس وكالة الغوث والمدارس الحكومية والخاصة، واستشهاد 220 طالب و12 معلم. وإلغاء الخطط التعليمية والتطويرية التي كان مقرر تنفيذها في تلك الفترة. وقد أوصى التقرير بضرورة التدخل الدولي وفرض عقوبات على إسرائيل لانتهاكها قواعد القانون الدولي. والعمل على إلزام قوات الاحتلال بالتعويض وتحمل نفقات إعادة إعمار المؤسسات التعليمية التي دمرتها، كذلك العمل على تأهيل الطلبة نفسياً عبر أطقم مختصة لتمكينهم من الخروج من الحالة النفسية التي عاشوها خلال الحرب من خلال القيام بالأنشطة الترفيهية في إطار السعي إلى خفض مستويات معدل اضطرابات الضغط النفسي لما بعد الصدمة، وتقديم المساعدات العينية لهم لاسيما من تضررت منازلهم وفقدوا أدواتهم، والعمل بسرعة على إعادة هؤلاء الطلبة إلى مدارسهم الأصلية فور تجهيزها نظرا للأثار السلبية التي تنعكس عليهم نتيجة الانتقال إلى مدارس بديلة.

قدمت العسالي (2007) قراءة عن واقع التعليم في المجتمع الفلسطيني من عهد الأتراك حتى اليوم، هدفت فيه إلى إظهار أثر هذا التعاقب التاريخي من سيطرة واحتلالات مختلفة على قطاع التعليم والعملية التربوية تحت مجالات محددة بأهداف وفلسفات التعليم، والإدارات التربوية، والمناهج التعليمية في كل فترة من تاريخ الشعب الفلسطيني. وموضحةً فيه بأن معاناة الفلسطينيين في شتى مناحي حياتهم تعاقبت وعبر عقود من الزمن، فالشعب الفلسطيني عانى من تبعات الأجنبي وسيطرته على شتى قطاعاته، فكان للعهد العثماني تأثير كبير على حياة الإنسان الفلسطيني اجتماعياً واقتصادياً وتربوياً، وبعد ذلك جاء الانتداب البريطاني ولم يكن أرحم حالاً من سابقه بل أضاف إلى حجم المعاناة كماً أكبر واستمرت هذه المعاناة مع قدوم الاحتلال الإسرائيلي الذي كان له الأثر الأسوأ على العملية التعليمية كما باقي مناحي حياة مجتمعنا الفلسطيني. وقد تمت محاولات لإصلاح الوضع التعليمي لكن كانت هذه المحاولات محدودة الفعالية ، وقد وصل التسرب الطلابي في منتصف الثمانينات لأكثر من 50% مما شكل تهديدا لمستقبل الشعب الفلسطيني. وأن الحق في التعليم من الحقوق الأساسية للإنسان.

كما قدم أبو دف (2007) ورقة بحثية استعرض من خلالها ممارسات الكيان الصهيوني في انتهاك حقوق أطفال فلسطين، التي كفلتها القوانين الدولية، وتهديد أمنهم النفسي والاجتماعي، وقد تركز محور الورقة على واقع حقوق الطفل الفلسطيني- حقه في الحياة والأمن والتعليم والحياة الكريمة، وهذه الحقوق اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 25/44 المؤرخ في 1981/11/20، وقد عرفت المادة الأولى من الاتفاقية الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". وقد خلص الباحث إلى مطالبة المجتمع الدولي بضرورة العمل على توفير الحماية اللازمة للطفل الفلسطيني .وفضح ممارسات العدوان في حق أطفال فلسطين عبر وسائل الإعلام والمحافل الدولية المعنية بحقوق الإنسان. والدعوة إلى محاكمة مجرمي الحرب الذين انتهكوا حقوق الطفل الفلسطيني وقتلوا طفولته بكل الوسائل اللاأخلاقية.

كما وهدفت القزاز (2004) في دراستها الحق في التعليم فيما بين الواقع والطموح إلى استعراض العدوان الإسرائيلي في فلسطين المثبتة إحصائياً ضمن العام الدراسي 2001/ 2002

والتي تمثلت باستشهاد 277 طالباً وطالبة، وجرح 2690 طفلاً منتظمين على مقاعد الدراسة، وأصيب المئات منهم بإعاقات وعاهات دائمة. وحصار المدارس وإغلاق الطرق الرئيسة والفرعية المؤدية إليها بالكتل الإسمنتية والسواتر الترابية والحجرية، ووضع الحواجز العسكرية، ونشر الدبابات والآليات الثقيلة في محيط عدد من المدارس والطرق المؤدية إليها، الأمر الذي اضطر الهيئات التدريسية والطلبة إلى سلوك طرق جبلية ترابية وعرة، معرضين حياتهم للخطر، بسبب عمليات إطلاق النار عليهم دون سبب. ووصل النقص في الهيئات التدريسية في أقله 10% وفي أكثره 90% من المعلمين الأصيلين في كل مدرسة.وإغلاق سبع مدارس بأوامر عسكرية حظرت بموجبها دخولها لمدة تراوحت ما بين شهر إلى شهرين أي حرمان نحو 3 آلاف من الطلبة الوصول إلى مدارسهم، وتعطيل أكثر من 850 مدرسة نتيجة فرض منع التجول، وتعرض 197 مدرسة فلسطينية للاقتحام والقصف الإسرائيلي بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة وجدير ذكره بأن القصف كان يتم في أثناء وجود الطلبة على مقاعد الدرس. واقتحام مدارس وتحويل أخرى إلى ثكنات عسكرية ومراكز اعتقال حيث اقتحمت 60 مدرسة فلسطينية بصورة سافرة، مطلقة على جموع الطلبة الرصاص الحي والمعدني، وقنابل الغاز السام؛ وكانت في حالات عدة تحتجز الطلبة والمعلمين لأكثر من ساعتين، لعرقلة انتظام الدراسة أو الإخلال بسير تقديم الامتحانات. وفي ختام دراستها ذكرت الباحثة بأن الحق في التعليم من الحقوق التي يحرص ويتمسك الشعب الفلسطيني بها، ونادت بضرورة إصدار قانون خاص بالتربية والتعليم، يشكل الإطار القانوني الشامل الذي يتم من خلاله تقييم الأداء والمساءلة القانونية.

ثانياً: التقارير السنوية

وفيما يلي التقارير السنوية بشكل تفصيلي والتي تظهر حجم الدمار الاقتصادي بحق العملية التعليمية كما وردت من الإدارة العامة للمتابعة الميدانية في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في الفترة الزمنية الواقعة ما بين 1/1/ 2011 ولغاية 30/ 11/ 2015.

التقرير السنوي للعام 2011	
الشهداء	2شهيد.
الجرحى	41جريح.
الاعتقالات	125 من ضمنهم ثلاثة معلمين وآذن.
التعطيل الكلي	11 مدرسة خلال 29 يوماً بسبب فرض نظام حظر التجول.
التعطيل الجزئي	9 مدارس بسبب إغلاق الحواجز العسكرية ومنع الوصول.
الخسائر المادية	10 مدارس (هدم غرف صفية، تكسير زجاج، تدمير بوابات.....الخ).
اعتداءات	21 مدرسة (قنابل صوتية، مسيلة للدموع، حالات هلع وخوف للطلبة).
الحواجز العسكرية	6 حواجز يمر منها يومياً نحو (2113) طلبة؛ (425) معلمين.
الهدر التعليمي	36.6% من زمن الحصة الأولى بسبب التأخير على الحواجز، "203" حصة بسبب منع التجول.
إخطارات ووقف العمل	وقف عمل لخمس مدارس (4جنوب الخليل وواحدة في أريحا) .

التقرير السنوي للعام 2013	
الشهداء	34شهيداً من ضمنهم 3 معلمين وآذن.
الجرحى	962 "معلماً من ضمنهم "81 معلمين "و"2" معلمة.
الاعتقالات	1827" مدرسة ضمنها "16" معلم وموظف و"21" طالبة التعليم فيها.
التعطيل الكلي	90" مدرسة بسبب إغلاق الحواجز" وإعتداءات المستوطنين وأعياد اليهود وإغلاق الحواجز.
التعطيل الجزئي	348" مدرسة تكشف بواقع "3" فتح المياه بالمدارس الحواجز والإغلاق كوابل إقفال البوابات الخ) .
الخسائر المادية	129" مدرسة بواقع "5" اعتداء الجرافات تكسير الأبواب قنابل الغاز المسيل للدموع على المدرسة والطلبة تكسير زجاج قفل البوابات....الخ) .
اعتداءات	961" مدرسة بواقع "168" اقتحام وإطلاق الرصاص الحي والقنابل الصوتية والمسيلة للدموع والمشاعل النارية والمعلمين "4" حصص/ معلم، خسارة" 2460" حصة صفية.

الحواجز العسكرية	يومياً يمر "10110" من الطلبة و" 408" معلمين من ما يقارب 6 حواجز دائمة، ناهيك عن الطيارة منها.
الهدر التعليمي	ضياع " 1581" حصص تعليمية، تأثر " 891" معلمين أي بمعدل" 2" حصة.
إخطارات وقف العمل	"2" مدرسة أحدهما جنوب الخليل والأخرى في القدس.
الإقامة الجبرية	"8" طلاب بعد الإفراج عنهم كما فرضت غرامة مالية على بعضهم.

تقرير السنوي للعام 2014	
الشهداء	"208 " شهداء؛ من بينهم 21 موظفاً و178 طالباً في قطاع غزة؛ و9 طلاب في الضفة الغربية.
الجرحى	" 1250" جريحاً؛ من بينهم 40 معلماً وموظفاً و518 طالباً في الضفة؛ و46 معلماً وموظفاً، و646 طالباً وطالبة من قطاع غزة.
الاعتقالات	" 179 " شخصًا من بينهم 17 معلماً وموظفاً و162 طالباً من الضفة.
التعطيل الكلي	"6 "مدارس: بواقع: 9 أيام تعليمية؛ وحرمان 2476 طلبة و162 معلماً، من الوصول إلى مدارسهم.
التعطيل الجزئي	" 27 "مدرسة، بواقع: 20 اعتداء.
الخسائر المادية	"187 "مدرسة حكومية في قطاع غزة للقصف الإسرائيلي؛ و 8 مدارس في الضفة الغربية لخسائر مادية (تكسيرزجاج وإتلاف كاميرات وتحطيم إقفال .الخ.
اعتداءات	54 مدرسة لاعتداءات مختلفة، منها: مدرسة اللبن- الساوية التي تعرضت لما يزيد عن 40 اعتداء.
الحواجز العسكرية	منع يزيد عن 25181 طلبة و2054 معلماً من الوصول، حيث يتعرضون لممارسات ومضايقات جنود الاحتلال بشكل يومي على حواجز الاحتلال، ومنها: حواجز القدس، وبلدة الخليل القديمة
الهدر التعليمي	هدر 570 حصة تعليمية نتيجة تعطيل الدوام و إلى ضياع 927 حصة تعليمية نتيجة الحواجز.
إخطارات ووقف العمل	مصادرة 2 دونم من أراضي مدرسة جنوبي نابلس؛ بغرض استخدامها لغايات عسكرية؛ وتسليم 3 مدارس إخطارات وقف عن العمل.
الوصول الآمن	تعرضت 26 مدرسة لاعتداءات أسفر عنها تأخير ما يزيد عن 536 من الطلبة، و 136 معلم.
استخدام المدارس ثكنات عسكرية	اقتحام العديد من المباني المدرسية، وتحويلها لثكنات عسكرية ومراكز لتجميع المعتقلين.

التقرير السنوي للعام 2015 **من تاريخ 2015/1/1 حتى 2015/11/30**	
الشهداء	"13" طلبة.
الجرحى	"810" طلبة منها "455" استنشاق غاز؛ و "52" معلم منها "25" من الغاز؛ و" 7" أذنه.
الاعتقالات	"182" طلبة؛ و "11" معلمين؛ و "1" آذن.
احتجازات	" 58" طلبة؛ و " 24" معلم؛ و " 1" آذن.

*ما زال قيد الإعداد في قسم المتابعة الميدانية في وزارة التربية والتعليم الفلسطيني.

تعقيب على الدراسات السابقة

أوضحت دراسة كل من أبو ركبة (2014) ، ومركز الميزان لحقوق الإنسان عام(20014) عام (2009) ، ودراسة القزاز (2004) آثار العدوان الإسرائيلي على المنظومة التربوية مثبتة بالإحصاءات والأرقام وجميع أشكال السيطرة على العملية التعليمية واستهداف عناصرها سواء طلبة أو معلمين أو موظفين وحتى الأبنية والأدوات اللازمة لسيرها.

أما حماد (2009) وأبو دف (2007) فقد تناولا الموضوع من ناحية الدمار والآثار النفسية السلبية التي قد تلحق بالأطفال على وجه الخصوص من حالات خوف وقلق وهلع....الخ.

فيما تحدثت العسالي (2007) عن واقع التعليم في ظل الاحتلالات المتعددة عبر تعاقب الزمن على أرض فلسطين من عهد الأتراك مبينةً انعكاساتها على الفلسطينيين وأثر ذلك في عدم استقرار الوضع التعليمي ومعاناة الشعب الفلسطيني المستمرة.

أما عن النتائج والتوصيات فقد اتفقت جميع الدراسات تقريباً على ضرورة وقف العدوان والتدمير والعمل على رفضها وملاحقة الكيان الصهيوني في المحافل والمحاكم الدولية وإعادة تأهيل الطلبة في المنظومة التربوية نفسياً، ومادياً، ومعنوياً.

أما فيما يتعلق بالجداول/ التقارير الإحصائية خلال الأعوام من 2011 حتى 30/ 11/ 2015 فيُلحظ تقارب الأرقام الإحصائية المسجلة خلال الأعوام "2011 " حتى 2013" مع تزايد تدريجي في المدخلات المادية والبشرية بلغ ذروته عام " 2014" وهي الفترة التي حصلت فيها حرب غزة، أما عن عام " 2015" فلم تزل الإحصائيات غير مثبتة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

ولإجراء عملية التحليل استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على استقراء التسلسل التاريخي التربوي الفلسطيني في هذا المجال، وتحليل الوثائق التاريخية والمعاصرة والتقارير في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية منذ عام 2004 حتى عام 2015.

مجتمع الدراسة وعينتها

تعد المنظومة التربوية باعتبارها نظام تربوي اقتصادي شامل ومتكامل.

مناقشة النتائج والتوصيات

على اعتبار أن العملية التعليمية نظام اقتصادي متكامل وشامل فقد ظهرت الانعكاسات الاقتصادية السلبية بشكل جليّ في عناصره من المدخلات والعمليات والمخرجات المترابطة معاً بشكل يؤدي كل منها إلى الآخر يؤثر ويتأثر به. ولا يخفى على أي شخص تربوي مدخلات وعمليات ومخرجات المنظومة التربوية المتمثلة في:

- المدخلات: عناصر بشرية (طالب، معلم، مدير، أهالي، رفاق،...الخ) ، وعناصر مادية (الأبنية، المدرسة، الطريق المؤدية، الكتب والمناهج المدرسية، اللوح، الوسائل التعليمية،...الخ) ، وعناصر معنوية (القيم، الثقافة، الدين، الهوية، الوطن،....الخ) .
- العمليات : مجموع تفاعل المدخلات فيما بينها وتفاعل الطلبة معها.
- المخرجات: طالب مفكر ومتعلم وخلوق قادر على إحداث تطور حضري واقتصادي في مجتمعه بشكل مؤثر وفعّال، متمسك بأرضه ووطنه وهويته وثقافته ودينه....الخ، وصولاً إلى المواطن الصالح في كافة مناحي حياته في الدنيا والآخرة.

وعلى اعتبار أن الأزمات تصنف إلى قسمين هما:

- **أزمة الحالات الطارئة**: وهي الأزمة غير المتوقعة في مسيرة المنظومة العادية تسببها أحداث طارئة وتمتاز بالسرعة والمفاجئة، كما هو الحال في الهبّة الشعبية الدائرة في الأراضي الفلسطينية(منذ بداية شهر 10 لعام 2015) .
- **أزمة الإطار الطبيعي:** وهي الأزمة الطبيعية المتوقع حدوثها ولا بد من الاستعداد لمواجهتها.

وبالنظر إلى الاعتبارين تمت اعتماد إجابة سؤال الدراسة وهو: " كيف تؤثر الأزمة التربوية على العملية التربوية/ التعليمية في فلسطين بصفتها نظام اقتصادي؟ " .

فيما يتعلق بالمدخلات وعلى صعيد أزمة حالات طارئة تقع في زمن محدد فقد طالت العدوان الإسرائيلي المصادر البشرية بالقتل " استشهاد"، الاعتقال، الاحتجاز، الإقامة الجبرية، الجرح والإصابات من الطفيفة حتى ترك الإعاقات الدائمة لمجتمع الطلبة والمعلمين والأذنه والموظفين في هذا القطاع ضمن إحصائيات وأرقام مرتفعة، وكذا الأمر بالنسبة للمدخلات المادية التي دمرتها وقصفتها وحطمت أجزاء منها وفتحت المياه العادمة في ساحاتها وصفوفها الأرضية وتحطيم نوافذها وأبوابها وكاميرات المراقبة الخاصة بها، بالإضافة إلى تدمير لوازم العملية التعليمية مثل السبورة والوسائل التعليمية وغرف المختبرات والحواسيب.

أما على صعيد أزمة الإطار الطبيعي اقتصادياً والتي تمتد إلى أزمنة مستمرة وطويلة تم تناول الموضوع من عدة جوانب تعتبر الأهم والأبرز وهي:

المنهاج الفلسطيني: المنهاج الفلسطيني هو نتاج جهود حثيثة تسعى إلى بناء مجتمع مدنيٍ ودولةٍ ديمقراطية حديثة، للحفاظ على الهوية الفلسطينية وبناء وحدة وطنية، وتركز المناهج على المجتمع الفلسطيني ولم تتعرض لأي ملةٍ أو دينٍ خارج فلسطين، كما وتجنبت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في مناهجها التعرض لقضايا سياسية لم يتم التوصل بشأنها إلى تسوية (العسالي، 2007) . ومع ذلك لم تسلم هذه المناهج من الاتهامات المستمرة من العدوان الإسرائيلي

بأنها تحريضية وتعلم الطلبة العنف والإرهاب؛ بينما الحقيقة المثبتة أن هذا العدوان يحاول وبخاصة في المناطق التي يسيطر عليها فرض المنهاج الإسرائيلي وإزالة شعار السلطة الوطنية الفلسطينية عن كتب المنهاج الفلسطيني في المدارس التي تشرف عليها، كما وقام بحذف العديد من المفاهيم والقيم الفلسطينية الوطنية واستبدالها " بالمدنيات" التي تأتي بمحتوى يشوه الحقائق الجغرافية ويزيف التاريخ ويطمس ويشوه العقيدة الإسلامية والإرث الحضاري والثقافي، وهذا مخالف للمادة الرابعة من اتفاقية حقوق الطفل التي تنص على " اتخاذ التدابير التشريعية الإدارية لإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية" (وزارة التربية والتعليم، 2012) .

الطلبة: بالإضافة إلى آثار العدوان ضمن الأزمة الطارئة للأطفال، فقد عانى الطالب الفلسطيني من أثر الكيان الصهيوني بتسلسل تاريخي حين وجد نفسه يعاني اقتصادياً من الفقر الذي اضطره إلى ترك المدرسة والتوجه للعمل في المناطق الإسرائيلية والمستوطنات باحثاً عن رزقٍ له قد سلبوه منه ومن أجداده قبله وهو بهذا يفقد حقه في التعليم، ومن زاوية أخرى فكثير من المدارس لا يتوافر فيها إشراف طبي وهنالك نقص في خدمات الإرشاد الطلابي الأمر الذي يزيد حجم الأزمة وتفشي ظواهر سلبية وانحراف بين صفوف الطلبة والتي يعمل الكيان الصهيوني على تغذيتها بشتى الوسائل المادية والمعنوية والنفسية. وفيما يتعلق بالحالة النفسية للطلبة فهي أشد تأزماً حين يجدون أصدقاءهم وزملاء الدراسة يشيعون شهداء ويدفنون تحت التراب ومقاعدهم خاوية لا يعودون إليها.

المباني/ المدارس: تفاقم أزمة المدارس في ظل رفض منح تصاريح بناء مدارس ووجود الضائقة المادية التي تهدد تتطور واستمرارية بعض المدارس والتي هي عبارة عن أبنية قديمة غير مؤهلة لاستيعاب الطلبة بأعداد كبيرة وتفتقر لوجود ساحات وملاعب كما أن في الكثير منها لا تتوافر شروط صحية أو إسعافات أولية.

جدار الفصل العنصري وتظهر فيه الانتهاكات بحق المعلم الفلسطيني: تم إقراره في شهر إبريل/نيسان، من العام 2002 خلال جلسة خاصة عقدها المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر. وتم البدء بتنفيذه في شهر حزيران من العام نفسه، وقد أدت إقامة هذا الجدار إلى مصادرة 10% من حجم أراضي الضفة الغربية، بمساحة تصل (160–180) ألف دونم.تم تشييده من الاسمنت المسلّح، وإضافة عشرات أبراج المراقبة الإسمنتية ومنطقة عازلة على اتساع 30 – 100 متر؛ لتفسح المجال لوضع أسيجة كهربائية وخنادق وآلات تصوير وأجهزة عالية الحساسية وحركة للدوريات على امتداده. وهو يمر في الكثير من الأماكن، ابتداءً من أقصى شمال الضفة الغربية في محافظة جنين، وحتى أقصى الجنوب في محافظة الخليل، ليبتعد مسافة أمتار قليلة فقط عن البيوت والمحلات التجارية والمدارس الفلسطينية. وقد عزل حوالي (895) ألف فلسطيني من سكان الضفة الغربية، عدا عن ذلك تم عزل 200 ألف فلسطيني في القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية. كما أنه عزل (16) تجمعاً سكانياً داخل الجدار منها ويشكل هذا العزل آثار عدوانية ذات أبعاد مختلفة على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والتعليمية(وفا، 2002) .

ويتعرض المعلمون/ المعلمات في المدارس الواقعة خلف الجدار لمضايقات أثناء عبور بوابة الجدار ومن إشكال العدوان الإسرائيلي الذي يعاني منها المعلمين أثناء الاصطفاف عبر طابور لعدد من الساعات قبل السماح لهم بالمرور بحجة أن ساعة الفحص الالكتروني معطلة وبالتالي الانتظار لعدد من الساعات الإضافية، والشتم باللغة العبرية، والضرب والإهانة أثناء الاصطفاف. والطلب من المعلمات المتحجبات فك أزرار الحجاب والكشف عن أرجلهن وأيديهن والكشف عن منطقة الرقبة والبطن، وبعد الانتهاء من التفتيش تقوم المجندات برمي البطاقات الشخصية على الأرض. وأحياناً بعد تجاوز كل مراحل التفتيش الالكتروني والجسدي وخروج المعلم/ المعلمة من داخل غرف الفحص والشروع في التوجه إلى المدرسة، تأتي مرحلة أخرى من العذاب والإهانة، حيث يطلب منهم الجندي الموجود داخل برج المراقبة التوقف لمدة معينة من الزمن أو الرجوع والاصطفاف في الطابور من جديد....الخ. (وزارة التربية والتعليم، 2012) .

لذلك فالجدار الإسرائيلي وسياسات إسرائيل تخرق الحق القانوني في التعليم فيما يختص بمواثيق التعليم والقوانين التالية (وفا، 2002) :

أ. قانون التعليم الإلزامي الإسرائيلي نفسه والذي يُوجب الحكومة بتوفير التعليم الإلزامي المجاني لكل طفل يتراوح عمره بين 5 و15 سنة، بصرف النظر فيما إذا كان لهذا الطفل قَيْد في سجل السكان في وزارة الداخلية أو حتى فيما إذا كان والداه مقيمين بشكل غير قانوني.
ب. الفقرة "5" من معاهدة جنيف الرابعة والتي تطالب إسرائيل بصفتها قوة بأن "تُسهل على المؤسسات، التي تُكرِّس جهودها للعناية بالأطفال وتعليمهم، القيام بعملها بشكل لائق."
ت. الميثاق المُعَد ضد التمييز في التعليم والذي يمنع بشكل صريح "حصر التعليم ذي المستوى المُتدني في شخص أو فئة من الأشخاص."
ث. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يؤكد أن "التعليم حق للجميع."
ج. ميثاق حقوق الطفل والذي يؤكد أن الدول يجب أن "تعترف بحق الطفل في التعليم..... على أساس تكافؤ الفرص"....
ح. الاتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تؤكد على أن "التعليم حق للجميع" وأن "التعليم الأساسي يجب أن يكون إلزامياً ومتوفراً للجميع بالمَجَّان."
فيما يتعلق بالعمليات: تتشابك الأزمات الطارئة والطبيعية هنا بسبب بقاء معظم آثار العدوان التي تتداخل في عمليات المنظومة التربوية بشكل قصير تارةً وطويل المدى تارةً أخرى، حيث يتفاعل الطلبة معها بشكل يومي تقريباً يبدأها بمسيرة الوصول إلى المدرسة خلال طريق غير آمنة فيها من الحواجز والنقاط العسكرية التي تستوقفه مهددةً حياته قبل وصوله إلى مدرسته بالخطر، ليصل إلى مدرسة قد تكون تحولت إلى ثكنة عسكرية أو مركز اعتقال أو أنها مهدمة بشكل جزئي أو كلي مضطراً حينها إلى التوجه إلى مدرسة أخرى قريبة لا تسير بشكل موازٍ في المادة التعليمية التي يتلقاها من معلمه الذي قد يصل متأخراً نتيجة الحواجز أو قد يكون معتقلاً أو جريحاً، وهذه الأمور جميعها تؤدي إلى عدم انتظام الدراسة اليومية وبالتالي الفصلية والسنوية مما تؤدي إلى هدر تعليمي يشكل خللاً في عملية الفهم والاستيعاب لدى الطلبة وأيضاً عدم أخذ حقه الكامل في إمكانية ختم المادة الدراسية، وقد يقود عند بعض الطلبة إلى تغيير طموحاتهم وتوجهاتهم المستقبلية حين تتصادم هذه الآمال بحقيقة واقع لا يسمح له بالالتحاق في التخصص المنشود من قبله محدثةً خلل اقتصادي جسيم. ناهيك عن أساليب التدريس المتبعة في المدرسة والتي تتأثر بنفسية المعلم من ناحية والمواد والوسائل التعليمية المساعدة من مختبرات وأدوات وغيرها.
فيما يتعلق بالمخرجات: الطالب هو محور العملية التعليمية وهو أهم مخرجات النظام التربوي، وهو الاستثمار الاقتصادي الأول والرئيس لأي تقدم اقتصادي ينهض بالوطن، والذي ضمن الوضع الطبيعي متوقع منه أن يحصد ثمار اثني عشرة عاماً تخلق منه الطالب المفكر المبدع المعتز والتمسك بهويته ودينه وثقافته ومعتقدات مجتمعه ساعياً نحو المواطنة الصالحة في كافة مناحي حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في شخصية متوازنة متناغمة متسقة فيما بين الجوانب الوجدانية العقلية والنفسية والمعرفية؛ لكن الطالب الفلسطيني وفي ظل آثار العدوان جعلت منه مُخرج تربوي مختلف بالرغم من كونه المورد البشري الأهم في المنظومة إلّا أن الظروف المحيطة قللت من هذه الأهمية فعلى صعيد نفسي يعاني بعض الطلبة من عدم اتزان واضطراب وخوف وهلع بمجرد سماع صوت إطلاق النيران بخاصة من هم في المرحلة الابتدائية الذين وفي بعض الحالات كانوا يرفضون التوجه إلى المدرسة خوفاً من تعرض جنود الاحتلال لهم، أما عن الطلبة الشهداء منهم والذين فقدتهم الأسرة التربوية ففقدوا حقهم في الحياة قبل أن يفقدوا حقهم في التعليم، وبالنسبة للجرحى وهم الأقل حظاً من وجهة نظر الباحثة لأنهم ألحقوا بإصابات سببت لهم الإعاقات الدائمة وأثرت على مجريات حياتهم كافة والناحية التعليمية منها حيث أصبحوا انطوائيين يسكنهم الأسى والحزن يرفضون الانخراط في البيئة المدرسية كما يرفضون الخروج إلى ساحات المدرسة للعب وبهذا اثر على حياتهم الاجتماعية والتي انفصلوا عنها بسبب اضطرارهم لتلقي العلاج والغياب الأمر الذي يزيد من حجم الفجوة بينهم وبين أقرانهم.
كما أثر العدوان سلباً على الطلبة ضمن ظاهرة التسرب من المدرس رغم إلزامية التعليم في فلسطين ورغم إقبال الأكثرية؛ ورغم هذا التناقض بين الإدبار والإقبال يوجد هنالك طالب يؤمن بجدية وضرورة التعلم وأنه الملاذ الوحيد للخروج من الأزمات الأخرى، ويوجد طالب آخر

يستعجل الرزق المادي لضرورات قد تكون مؤلمة في فحواها نتيجة والد مفقود أو أسير أو شهيد أو التفكير السلبي نتيجة رحيل الصديق والقريب والأخ رحيلاً أبدياً، حيث اختلطت المفاهيم والثقافة والقيم والتوجهات كلها في ظل هذا العدوان.

فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية: تضرر الجانب الفلسطيني الاقتصادي كمياً ونوعياً بسبب الظروف القاسية التي عانى منها الشعب الفلسطيني وقد استطاعت الباحثة الحصول على بعض هذه البيانات بشكل رقمي وكيفي؛ فعلى **صعيدٍ بشري** استهدف فيه المدنيين بصورة رئيسة كان معظم الضحايا من الأطفال وطلبة المدارس الذين شكلوا أكثر من 43% من عدد الضحايا، أما على **صعيدٍ مادي** مقدر بتكلفة مادية تقديرية فقد بلغ في عام 2008/ 2009 نحو "12" مليون دولار لحقت بأضرار المدارس الحكومية ونحو "2" مليون دولار أمريكي بالمدارس الخاصة ، وفي عام 2014 تضاعفت هذه الخسائر على مستوى أبنية المدارس وما تحتويه لتصل إلى أجمالي قُدر بمبلغ " 33,130,687,2 " دولار أمريكي.أما عن **الأراضي والممتلكات الفلسطينية** فقد تمت مصادرة نحو 160-180 ألف دونم لإقامة جدار الفصل الذي من المتوقع أن يصل طوله ثلاثة أضعاف طول حائط برلين وضعفيه في الارتفاع، من جانبٍ آخر تفرض السلطات الإسرائيلية **مخالفات ومحاكم** على مدارس القدس بحجة كونها تقع في أبنية غير مرخصة وتفرض غرامات مالية سنوية بلغت في عام 2012/ 2013 نحو " 5714285714" دولار أمريكي.

وجدير ذكره أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية واجهت عدداً من الإشكالات في هذه المدارس التي بلغت نسبة الخسائر فيها نحو 90% من مجمل الخسائر مما دفع بعض المدارس إلى جمع صفين وثلاثة في غرفة واحدة ليصل عدد الطلبة إلى 120 طالباً الأمر الذي يؤثر على مقدرة استيعابهم، كما ونفذت الوزارة مشاريع في المدارس المتضررة من جدار الفصل بقيمة " 6185197" دولار أمريكي، للحد من تنقلات الطلبة والمعلمين عبر البوابات سواء ببناء مدارس كاملة أو إضافة غرف صفية أو بناء مشارب وساحات كما وقامت بتقديم مبلغ إضافي على راتب المعلمين قدره تقريباً " 428" دولار لكل معلم/ة من معلمي القدس لدعم صمودهم (وزارة التربية والتعليم، دائرة الإعلام التربوي) .

التوصيات

بعد إعداد هذه الدراسة والاطلاع على الآثار المباشرة وغير المباشرة للانعكاسات الاقتصادية على سير العملية التربوية في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي أثرها السلبي على الطلبة، توصي الباحثة بعدد من التوصيات للحد من الآثار السلبية ومنها:

1. إجراء مزيداً من الدراسات والأبحاث التي تلقي الضوء على أزمة المنظومة التعليمية ومن اعتبارات أخرى، وذلك استكمالا لهذه الدراسة وما سبقها.
2. إلقاء الضوء على دور الإعلام التربوي الفلسطيني وتدريبه إضافة لتحفيزه ليساهم في فضح العدوان الإسرائيلي على العملية التعليمية برمتها، وبالتالي جعل القضية قضية رأي عام عربي ومن ثم عالمي لا محلي وفقط.
3. التواصل المستمر مع السكان الفلسطينيين ممن باتت بيوتهم خلف جدار الفصل العنصري وبالتالي التعرف على معاناتهم وخاصة التربوية، وبالتالي مد يد العون لهم ما أمكن من قبل الجهات المختصة.
4. تخصيص ميزانية مالية مقتطعة من موازنة السلطة الفلسطينية العامة السنوية وذلك لإصلاح اقتصادي نتيجة الدمار الشامل أو الجزئي سواء أكان هذا في المباني أو غيرها ذو العلاقة، إضافة لتحفيز الطلبة والمدرسين ممن هم خلف الجدار على الاستمرار في التعلم والتعليم.
5. اللجوء لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، ولمنظمات حقوق الإنسان العالمية وذلك لعرض أزمة المنظومة التعليمية، وبالتالي انتزاع حق وحرية التعليم والعيش والسير الآمن في فلسطيني وبرقابة دولية خارجية.
6. اللجوء لجامعة الدول العربية لتضغط من جهتها على المؤسسات الحقوقية العالمية من خلال العلاقات العربية العالمية لتنفذ إسرائيل القرارات الدولية بالشأن

الفلسطيني والتي تضمن نوع من العيش الكريم للفلسطيني على أرضه وبالتالي للطلبة والمعلمين الفلسطينيين.

7. تدريب كادر بشري مكون من عدد من المعلمين والمشرفين والطلبة قادر على إدارة الأزمات التربوية الطارئة والخروج بأقل خسائر ممكنة مؤثرة على المنظومة التربوية.

المصادر والمراجع

1. أبو دف، محمود خليل (2007) . **انتهاك حقوق الطفل الفلسطيني وتهديد أمنه النفسي والاجتماعي من خلال ممارسات الاحتلال .** ورقة عمل مقدمة لمؤتمر حقوق الطفل (الطفل الفلسطيني- نموذجاً) ، المنعقد في بيروت 17-2007/05/18م.
2. أبو ركبة، محمد منصور (2014) . أثار العدوان الإسرائيلي على قطاع التعليم في قطاع غزة . **جريدة حق العودة** (60) ، غزة: المركز الفلسطيني لمصادرة حقوق المواطنة واللاجئين.
3. بوشامب، جورج (1987) . **نظرية المنهج. ترجمة ممدوح محمد سليمان وآخرون.** الدار العربية للنشر والتوزيع .
4. حبايب، علي (د. ت) . **مشاكل التعليم الفلسطيني في المرحلة الأساسية**. استرجع في نوفمبر، 2015 عن الموقع الالكتروني: http://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/difficulties-facing-education-palestine-basic-schools.pdf
5. حماد، جمال إبراهيم (2009) . **دراسة أثر الحرب الإسرائيلية على الطفل والمواطن الفلسطيني في قطاع غزة،** استرجع في أكتوبر، 2015 عن الموقع الالكتروني: http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=2291
6. الحياري، حسن. (1993) . **أصول التربية في ضوء المدارس الفكرية. الأردن: دار الأمل.**
7. العسالي، علياء(2007) . قراءة في أثر الاحتلال على واقع التعليم في المجتمع الفلسطيني من عهد الأتراك وحتى اليوم. **مجلة تسامح (17)** ، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 59-77.
8. **القزاز، هديل رزق (2004) . الحق في التعليم بين الواقع والطموح،** استرجع في أكتوبر ،2015عن الموقع الالكتروني : http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=2291
9. **مركز المعلومات الفلسطيني وفا،** استرجع في أكتوبر ، 2015 عن الموقع الالكتروني : http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8597
10. ميزان، حقوق الإنسان (2009) . **بيان الانتهاكات الإسرائيلية.** استرجع في أكتوبر، 2015 عن الموقع الالكتروني : http://www.mezan.org/uploads/files/8525.pdf
11. ميزان، حقوق الإنسان (2014) . **آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع التعليم على قطاع غزة، فلسطين: غزة.** استرجع في أكتوبر، 2015 عن الموقع الالكتروني : http://www.mezan.org/
12. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني (2012) . **أثر جدار الفصل العنصري على العملية التعليمية.** فلسطين: الإدارة العامة للعلاقات الدولية والعامة/ دائرة الإعلام التربوي.
13. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2014) . **الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدارس الفلسطينية من 2011/1/1 حتى 31/ 12/ 2013.** فلسطين: الإدارة العامة للمتابعة الميدانية.
14. **ويكيبيديا،** استرجع في أكتوبر، 2015عن الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9

%D9%84%D9%8A%D9%85_%D9%81%D9%8A_%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86